

## الثقافة وتحدياتها في الخليج العربي(\*)

باقر سلمان النجار

أستاذ علم الاجتماع، جامعة البحرين.

- ١ -

لا يُقصر غرامشي الثقافة على فعل المثقف، بل إنه يرى فيها نتاجاً للفعل الاجتماعي العام للمجتمع. من هنا يرى غرامشي أن جميع البشر مثقفون.. مع الاستدراك أن ليس جميع البشر هم من ممارسي وظيفة المثقف في المجتمع. وإن كنا نستطيع التحدث عن مثقفين فالحديث عن غير المثقفين لا معنى له<sup>(١)</sup>. بهذا المعنى يقترب غرامشي في تعريفه للفعل الثقافي من التعريف الأنثروبولوجي أو بالأحرى التعريف الاجتماعي العام والواسع، والذي يرى في الثقافة أنها ليست من فعل الخاصة أو خاصة الخاصة فقط، بقدر ما هي نتاج عام لكل أفراد المجتمع بفئاته وجماعاته وطبقاته المختلفة. فهو هنا - أي غرامشي - لا يقصر الثقافة على العطاء الإبداعي الفكري، بل إنه يخرجها من دائرتها الصغيرة وأفرادها المحددين، لتشمل جميع أفراد المجتمع، كل بطريقته الخاصة. فالثقافة إذاً وفق هذا التصور الواسع تعني الإنسان بوصفه فاعلاً منفعلاً. ويعني ذلك اعتبار كل ما ينتجه البشر في الحياة ثقافة، سواء أكان ذلك إنتاجاً مادياً أم غير مادي، أو كان ذلك تراكم خبرات، أم ممارسات فكرية، أم تصورات عقائدية روحية، أم صناعة أدوات وتقنيات أم تقليداً من التقاليد. كما يشمل هذا المعنى للثقافة كل أساليب وأشكال القيم التي يبتدعها الإنسان ليكسب إنسانيته معناها الخاص، وينظم بها حياته الخاصة، الاجتماعية، والفكرية والروحية والجمالية. وفي هذا السياق تشمل الثقافة مجموع النشاطات الفكرية والفنية بمعناها الواسع، وما يتصل بهما من المهارات أو يعين عليهما من الوسائل، فهي موصولة الروابط بجميع أوجه النشاط

(\*) محاضرة أقيمت ضمن الأسبوع الثقافي البحريني في الكويت في نيسان/أبريل ٢٠٠١.

(١) الطاهر لبیب [وآخرون]، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٠

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

الاجتماعي، كما أنها مؤثرة فيها متأثرة بها، معينة عليها، مستعينة بها. وهي بهذا المعنى - أي الثقافة - تنظيم لجميع السمات المميزة للأمة - أي أمة - من مادية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية. وهي التي تمنح الإنسان القدرة على أن يفكر في نفسه، وهي التي تجعل منه كذلك كائنًا إنسانياً ملتزماً أخلاقياً ومعنوياً، قادراً على التقويم<sup>(٢)</sup>.

ومن ناحية أخرى، فإن ما نود توضيحه هنا، هو أننا عندما نتحدث عن الثقافة، فإننا لا نتحدث عنها كنسق مستقل عن الأنساق الاجتماعية الأخرى، بل إنها - أي الثقافة - فاعلة ومؤثرة فيها كما هي متأثرة بها. وهي بهذا المعنى ليست شأنًا تجريدياً متعالياً على الزمان والمكان اللذين هي جزء منهما، أو أنها فاقدة الصلة بالسياق العام الذي نشأت وتكونت فيه، بل إنها - في واقع الأمر - نسق ذو ارتباط علائقي بالأنساق الاجتماعية الأخرى، تؤثر فيها كما هي تتأثر بها. وهي، كما هو صانعها، الإنسان، لا يمكن أن توجد خارج إطار الزمان والمكان اللذين هي جزء منهما. وبذلك فهي التي تعطيها المعنى وتأنسها بعد وحشة.

وبمعنى آخر، فإن الثقافة بكل تنوعاتها حصيلة للنظام العام والبنى الاجتماعية السائدة، حيث إنها توظف في الحياة اليومية والعامة للفرد والمجتمع كأدوات أو كآليات من وظائفها تنظيم العلاقات الاجتماعية. فتسوغ للبعض الوضع القائم، أو أنها قد توظف من أجل تغييره جزئياً أو كلياً. والثقافة بهذا المعنى، انعكاس للواقع الاجتماعي القائم، ولا يمكن دراستها بعيداً عن ذلك. ولا يعني هذا إنقاصاً لقدرة الثقافة على أن تغير نفسها أو المساهمة بقدر كبير أو بسيط في تغيير الواقع بها<sup>(٣)</sup>. أي أن الثقافة في الوقت الذي قد تكون فيه خاضعة لتأثير أكثر أنساق المجتمع قوة و سطوة: السياسي والديني، إلا أنها قد تكون في أحيان أخرى قادرة

على تعزيز مواقعها وتغيير ما حولها على رغم سطوة وقوة الأنساق الاجتماعية الأخرى. إلا أنه مع ذلك يبقى للنسق السياسي القوة في تحديد مسار الثقافة الإبداعية وثقافة الحرية والديمقراطية. كما أن حدود حركة كل ذلك قد صيغ بحيث إنه لا يغصب القائمين على النسق الديني أو بالأحرى اجتهاداتهم أكثر من النسق الديني

**الثقافة بكل تنوعاتها حصيلة للنظام العام والبنى الاجتماعية السائدة.. فهي بهذا المعنى انعكاس للواقع الاجتماعي القائم ولا تمكن دراستها بعيداً عنه..**

ذاته. ونخلص من ذلك إلى القول بأن اهتمام السياسي بالثقافي يدحض أو يتحدى بالحجة اهتمام النظم السياسية العربية بالشأن الثقافي، لا يبدو أنها في كل الأحوال اهتمامات جادة أو أنها في غاية الجودة. وإنما يأتي اهتمامها به من خلال توظيفه أو توظيف بعض رموز كآلية من آليات دعم الشرعية السياسية، أو دعم هيمنة موقع السياسي على

(٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخطة الشاملة للثقافة العربية، ط ٢ (تونس: المنظمة، ١٩٩٦).

(٣) حلیم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

الأنساق الأخرى، أو أن ذلك قد جاء من أجل تحقيق هدف الفكرة للنظام السياسي (Intellectualize) أكثر من تثقيفه. فتعاطي الساسة العرب، كما هو في العالم الثالث للشأن الثقافي هو تعاطي عرضي وتجميلي للذات السياسية والخطاب السياسي للنظام. ولذا فهو - أي السياسي - أول المنقلبين عليها إذا ما حادت عن مساراتها المرسومة لها أو إذا ما بدت دعواتها مهددة للنظام أو مقوضة لسياساته أو معكرة لشبكة تحالفاته السياسية والاجتماعية. وفي الحديث عن الثقافة في الخليج العربي، فإننا نقول أو نشير إلى أن الأنظمة السياسية الخليجية ليست ذات حساسية مفرطة من الثقافة الإبداعية بالقدر ذاته الذي هي عليه الأنظمة العربية الأخرى. كما أن توظيفها الثقافي لخدمة السياسي لم تتعمق بالدرجة ذاتها كما هي في الاقطار العربية الأخرى. إذ إنها - أي الدولة في الخليج العربي - لم تتشكل بالقدر ذاته الذي تشكلت في ضوء الدولة في المجتمعات العربية الأخرى، لأسباب متعلقة بحدثة تشكل الدولة في هذه المجتمعات من ناحية، ولانتفاء آلية الأدلجة التي شكلت الأنظمة العربية الأخرى، من ناحية أخرى، فقد يحلو للبعض في مقارنات تفتقر، أحياناً، للمنهجية بالقفز للقول إن الدولة في الخليج العربي تهيمن عليها القطرية المفرطة، أو ما أسماه علي فخرو بهوس السيادة الوطنية<sup>(٤)</sup>. واعتقد أن مجتمعات الخليج العربي قد خضعت خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية بقدر ليس ببسيط من التحول الاجتماعي والاقتصادي، وأنها - أي هذه التحولات - قد قاربت الجذرية أو بعضها في بعض القطاعات، إلا أنها قاربت السطح أو بعضاً منه في قطاعات أخرى، وتحديدًا في المجال الثقافي والسياسي، وإن ذلك في اعتقادي لأمر طبيعي في مجتمعات قد عرفت حتى فترة متأخرة بكونها مجتمعات قبلية. أي أن هذه المجتمعات

قد انتقلت من حالة القبلية إلى حالة مجتمع الدولة، من حيث توسع أجهزة الدولة وتوسع مهماتها، إلا أنها لم تنتقل بعد كلياً من حيث البناء الفكري والمعرفي أو الثقافي الذي تعمل الدولة في إطاره. فما زالت الأسرة كما هي القبلية وربما الطائفية تحكم علاقة الدولة بالمجتمع من ناحية، كما هي تحكم علاقة الدولة بالدول الأخرى من ناحية أخرى. وفي بعض ذلك يمكن أن يفسر تلك درجة التكامل والتعاون بين أقطار

**الأسرة والقبيلة تمثّلان من حيث قوتيهما وسيادة قيمهما مؤسستين تبدوان أحياناً فوق مؤسسة الدولة في منطقة الخليج... بل إنهما في كثير من الأحيان تمثّلان دور الفاعل الرئيسي في مؤسسة الدولة!**

الخليج العربي، على رغم مرور قرابة العقدين على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً في مجاله السياسي. وإذا ما كانت الدول العربية الأخرى، ذات السبق في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي وفي تشكل الدولة، عاجزة عن التخلي عن هوس السيادة والقطرية، فهل يتوقع من دول حديثة التكوين وذات سيادة واضحة فيها لقيم

(٤) انظر المناقشات التي دارت في إطار ندوة الخليج العربي: الخليج العربي: رؤى للمستقبل: بحوث ومناقشات ندوة وحدة الدراسات بدار الخليج، تحرير عبد الخالق عبدالله ومعتز سلامة (الشارقة: دار الخليج للطباعة والنشر، وحدة الدراسات، ٢٠٠١).

القبلية وعاداتها ولسطوة الأسرة البطركية بالتخلي في فترة وجيزة عن كل ذلك. فالأسرة والقبيلة تمثلان من حيث قوتها وسيادة قيمهما مؤسستين تبدوان أحياناً فوق مؤسسة الدولة، بل إنهما في كثير من الأحيان تمثلان دور الفاعل الرئيسي في مؤسسة الدولة. بل إن الدولة تمثل، في واقع الحال، استمراراً لشبكة التحالف والتساند بين العائلة والقبيلة. هذا التحالف والتساند اللذان يمثلان العصب الرئيسي لتشكيل مجتمع الدولة، بل إنهما المشكل الرئيسي للمجتمع في إطاره العام.

وفي هذا، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الدول الغربية قد حققت هذا التحول نحو الوحدة والتخلي عن هوس القطرية المفرطة بعد أكثر من قرنين من نشأة الدولة القومية. وكان هذا بفعل تحقق السيادة والريادة لقوى المجتمع المدني، وكذلك بفعل تحقيق المشاركة الأوسع والأكبر لكل قوى وفئات المجتمع المختلفة في صناعة القرار. هذه القوى والفئات ذات المصلحة الكبرى في تحقيق الوحدة، لأنها بتحقيقها ذلك قد تخسر الضعف وتحقق القوة والمغانم الأكثر لقطاعات أكبر من المجتمع الأوروبي.

## - ٢ -

بالعودة مرة أخرى إلى علاقة الثقافي بالسياسي، فإننا نشير إلى أنه قد توصف بعض نصائح الخبراء العرب من العاملين في المنطقة وبعض أساتذة جامعاتها ومن خبراءها القانونيين، في ما يتعلق بالوظيفة السياسية للثقافة، بالفجاجة والافتقار إلى الحس المحلي، كما أنها قد توصف بالنقل الميكانيكي لتجارب دول الشمال العربي ذات التجربة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة والأوسع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعاطي الدولة في الخليج العربي مع الشأن الثقافي، وتحديد الثقافة الإبداعية، غالباً ما يكون مُشكلاً أو متأثراً بمواقف الجماعات الدينية أو القبلية أو لربما لتحالفها أو لدعواتها للمحافظة على التعاليم الدينية من ناحية، أو في دعوتها للمحافظة على عاداتنا وتقاليدنا وأعرافنا من ناحية أخرى. إن إعطاء قدر أكبر من الدور للثقافي على السياسي أو على الانساق الاجتماعية الأخرى، يعني إعطاء قدر من العقلنة للنسق الاجتماعي العام. فقليل من الثقافي يعقلن السياسي ويؤنسونه، كما أن قليلاً من السياسي ينضج الثقافي ويعمقه.

لقد أثبتت عقود التنمية الماضية ليس في منطقة الخليج العربي فحسب، وإنما في عموم المنطقة العربية، الفقر والوحشة التي أضحت عليهما مجتمعاتنا في ظل غياب الثقافة أو تهمشها. من هنا فلا بد للثقافة حتى تصحح مواقعها من أن تصبح محور التنمية، لا بد لها من أن تصبح في موقع القطب الذي تدور حوله كل العمليات الاقتصادية والتكنولوجية الأخرى. ولا تمثل هذه دعوة نحو العودة من جديد إلى خندق الخصوصيات الثقافية الموروثة بقدر ما هي دعوة نحو الانفتاح على العصر والتعامل معه بكل إيجابية<sup>(٥)</sup>، حيث إن التقوقع والخروج من العصر، يجعلان من المجتمع، أي مجتمع كان، كما هو الحال في طالبان الأفغانستان قبل الحملة الأمريكية على جماعات طالبان والقاعدة، في موقع غير قادر فيها على مواجهة تحديات العصر. تخاف من المرأة، فتحجبها وتغلق عليها الأبواب،

(٥) عبدالله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة: تداخل الأنساق والمفاهيم ورهانات العولمة،

المطابقة والاختلاف (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩).

وتخاف من الآخر «النصراني» فتقذف به خارج حدودها الإقليمية، وتخاف من تماثيل بوذا، التي عاشت معها أفغانستان منذ الفتح الإسلامي قبل أربعة عشر قرناً من الزمان حتى الآن فتدمرها. إنها واحدة من معضلات التعايش مع الآخر والقدرة على التعايش أو بالأحرى القدرة على الانفتاح على الآخر الثقافي والسياسي والعنقي.

وفي الحديث عن التحديات التي تواجه الثقافة في الخليج العربي، فإننا بهذا لا نتحدث أو نبتدع حديثاً عن خصوصية في التحديات التي تواجهها بعيداً عن التحديات التي تواجه الثقافة العربية بشكل عام، لسبب بسيط، وهو أنه على رغم ما قد يقال عن خصوصيتنا الثقافية وربما السياسية النسبية، إلا أن ثقافتنا في المحصلة النهائية ما هي إلا نتاج للأسباب ذاتها التي جاءت عليها أو بها الثقافة العربية. فنحن ننتمي إلى البنى الاجتماعية والسياسية ذاتها، وندين بالدين ذاته. من حيث الأغلبية المسلمة، وننطق باللسان ذاته وحتى النفط الذي جاءت آباره لتخص بها هذه المنطقة من حيث وجود يناعيها، إلا أن مصاحباته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية قد جاءت على عموم المنطقة العربية كلٍ بقدر حصته في مصاحباته.

### - ٣ -

إن أول هذه التحديات التي تواجهها الثقافة هو التحدي السياسي، أو بالأحرى التحدي القادم من النظام السياسي ذاته، ليس من حيث عدم رغبته في أن تلعب الثقافة دورها في المجتمع، وإنما من حيث خوفه من أن يقود ذلك إلى وضع يصبح فيه غير قادر على ضبط ما هو قائم. فهو قد يرغب في أن تأخذ حرية التعبير كعنصر أساسي من عناصر تشكل الثقافة الإبداعية مداها،

إن إعطاء قدر أكبر من الدور للثقافي على السياسي يعني إعطاء قدر من العقلنة للنسق الاجتماعي العام. فقليل من الثقافي يعقلن السياسي ويؤنسونه، كما أن قليلاً من السياسي ينضج الثقافي ويعقه!

إلا أن ما يخيفه في ذلك، هو أن تتحول ساحات التعبير، وفي ظل غياب التقاليد الديمقراطية، إلى معارك وعنف يصعب عليه ضبطها أو التحكم في مسارها. كما أنه قد يرغب في أن يتاح لأصحاب القلم والفكر قدر أكبر من حرية التعبير والنقد، إلا أن ما يرهبه، هو أن يتم نقد النظام ذاته، في بعض مسلكه أو أن تفضح أو تُرجم تجاوزات أو ممارسات بعض رموزه أو من يحسب عليه. إنها بحق معضلة منبعها الأساسي غياب

الديمقراطية والشفافية والمحاسبة، أو بالأحرى انعدام تجذر تقاليد كل ذلك في نسيج المجتمع وشبكة علاقاته: العمودية والأفقية. من هنا بدا المنتوج الثقافي، في الخليج العربي، بالنسبة إلى البعض، باستثناءات تقل هنا أو تزيد هناك، امتداداً طبيعياً للمنتوج الثقافي الرسمي، وربما كما يقول البعض تماهي منتوجها الثقافي مع المنتوج الثقافي للدولة<sup>(٦)</sup>.

(٦) إبراهيم عبدالله غلوم، الثقافة العربية... هيمنة نسق الاستبداد (البحرين: جامعة الخليج العربي،

وفي المقابل فإننا نعتقد، أن مثل هذا القول قد يكون أقرب إلى وصف حالة الدولة المؤدجة في المنطقة العربية منها لوصف حالة الدولة الخليجية في علاقتها بالثقافة. فالإرث السياسي والحزبي والايديولوجي للدولة العربية في بلاد الشام ومصر وبلاد شمال أفريقيا يجعل منها في حالة تعاملها مع الثقافة، كما هو في تعاملها مع القوى السياسية والاجتماعية، أقرب في بعض جوانبها إلى حالة تعامل الدولة الشمولية مع كل ذلك. أو أنها - أي الدولة العربية - على رغم سقوط النموذج الشمولي من المنطقة العربية، ما زالت - أي الدولة - تحمل في حالة تعاملها مع الثقافة جزءاً من إرثها السابق. وأعتقد أن الدولة في الخليج العربي، في حالة تعاملها مع الثقافة، والقوى الثقافية، كما هي في تعاملها مع القوى السياسية والاجتماعية القائمة والفاعلة في المجتمع، غالباً ما تكون متأثرة بقيم اجتماعية وأخرى سياسية تشكلت الدولة في إطارها، تنطلق من فكرة أن وحدة افراد القبيلة والأسرة تعني وحدة الدولة، والوحدة تعني بدورها القوة. فهي قد ترى في ثقافة الديمقراطية والتعدد والاختلاف والنقد خروجاً عن الإجماع العام، وبالتالي سبباً في ضعف الجماعة واضمحلالها؛ أو بالأحرى بروزاً لقوى أو أفكار قد لا ترغب في أن تراها تأخذ حيزها في الواقع. كما أن مواقف الدولة قد تكون متأثرة من ناحية أخرى بسلوك وخطاب الجماعات والقوى الدينية والقبلية وربما الاقتصادية الأخرى الفاعلة في المجتمع. فالقيم الثقافية والسياسية التقليدية، ما زالت تحكم علاقة الدولة بالثقافة، كما هي بالقوى الثقافية. إلا أننا لا نستطيع هنا أن ننفي أو ننكر حقيقة أن قدراً مهماً من التغير قد حدث في هذه العلاقة، أي القبول بدرجة ما من الاختلاف وربما أحياناً الصراع، إلا أنه يبقى مع ذلك، الاختلاف القائم بين أفراد الأسرة الواحدة. من هنا يبقى شرط إتاحة المساحة الأكبر في حرية التعبير، والقبول بمبدأ الاختلاف، عنصريين متغيرين أساسيين وجوهريين في بروز وتطور الثقافة الإبداعية دونها تخنق كل الثقافات وتقهّر.

**التحدي القادم من النظام السياسي ذاته هو التحدي الأول الذي تواجهه الثقافة.. وتعود أسبابه إلى انعدام جذر تقاليد الديمقراطية والشفافية والمحاسبة في نسيج المجتمع وشبكة علاقاته العمودية والأفقية.**

وبإضافة، إلى كل هذا وذاك، ضعف الدعم المالي الرسمي المقدم إلى قطاع الثقافة، إذا ما قورن بحجم الدعم المقدم إلى القطاعات الأخرى، وتحديدًا القطاع الرياضي والإنفاق البذخي على الأنشطة الاحتفالية والمظهرية. وهذا قد يكون نتاجاً لحقيقة أن الدولة، أو بعض القائمين عليها، يبحث عن مردود سريع لاستثمارها المالي، لا يستطيع هذا القطاع - أي الثقافة - تقديمه أو الإيفاء به على المدى القريب من ناحية، كما أن هذا القطاع قد يأتي ببعض المصاحبات التي قد تكون غير مستحبة سياسياً من قبل الدولة من ناحية أخرى. فأفضل الحلول هو بالطبع، كما يقول المثل الشعبي المحلي «الباب الذي يأتي منه الريح سده واستريح». إلا أنه يبقى هذا السد أو هذا الغلق ليس كاملاً أو مطلقاً، وإنما هو ربع أو نصف أو ثلاثة أرباع الغلقة.

#### - ٤ -

أما التحدي الثاني، فهو ذو ارتباط بالسابق، إلا أن منبعه المجتمع ذاته، وقواه الاجتماعية المختلفة: الدينية والقبلية والسياسية والثقافية، فهذه القوى توظف مقولاتها المختلفة وحصافة أهلها أحياناً باسم الدين وثوابته حيناً، وباسم العادات والتقاليد وإجماع الأهل والقبيلة، وأخرى كذلك باسم العقل ومنطقه في مقارعتها للآخر أحياناً آخر. بل إن بعضها في مقارعته للآخر قد لا يكفي بتوظيف ما يمتلكه من حصافة ومقولات عقلية وثقافية ودينية وإمكانات دعم شعبي، وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك. يذهب إلى دفع السلطة ومؤسساتها الأمنية إلى اتخاذ موقف عدائية من الآخر. كل ذلك ليس بهدف نقد الآخر، وإنما بغرض نفيه ورجمه وإغلاق منافذ مساراته. فجماعات القوة في المجتمع، تؤثر في الطريقة التي يتعامل معها أو بها الأفراد والنظام مع الثقافة. فالثقافة، أو بالأحرى، الجانب القيمي من الثقافة الضابط للسلوك الاجتماعي، يتضمن عناصر قيمية يحتكر توظيفها فئات وجماعات وقوى، من حيث إنها توظفها بالطريقة التي لا تجلب لها أو لنصيبها من القوة في المجتمع أي ضرر يذكر، أو أنها بذلك تقلل من حجم الضرر الواقع عليها.

لقد عمقت عقود التنمية من  
الثنائية الثقافية في مجتمعنا  
الخليجي.. فهناك ما يسمى  
بثقافة أهل السلطة، تقابله  
ثقافة من هم خارجها!

من ناحية أخرى وعلى الصعيد ذاته،  
فقد عمقت عقود التنمية من الثنائية الثقافية  
في مجتمعنا الخليجي. فهناك ما قد يسمى  
بثقافة أهل السلطة تقابله ثقافة من هم  
خارجها؛ إنه شكل أو نموذج من نماذج

طرائق التفكير الثقافي لا يعرفها إلا من يدخل نادياها، وهو قد يُهجّرها بتهجيرها أو هجره  
للنادي السياسي. فالكثير من كبار الساسة ثقافتهم داخل السلطة هي ليست بثقافتهم  
ذاتها خارجها. فمنطق السلطة أو كيفية التوفيق بين المصالح المختلفة للجماعات والقوى أو  
في تغليب أحدها على الآخر يمثل نموذجاً لثقافة السلطة، لذا يبدي البعض أحياناً قدراً من  
الاستغراب في الطريقة، أو المعايير التي تتم وفقها عملية معالجة موقف اجتماعي أو  
اقتصادي داخلي، أو الطريقة أو المعايير التي تتم وفقها عملية اختيار الأشخاص في المراكز  
المتقدمة في الدولة. فهي أحياناً تختار الأكفأ والأفضل، إلا أنها في أحيان أخرى تختار  
أشخاصاً يفتقدون الكفاءة والمعرفة والقبول المجتمعي العام من حيث إن مسلّكهم العام قد  
يوصف بالافتقار إلى قدر من التوازن الاجتماعي والعقلانية السياسية، أو أنهم قد  
يوصمون أحياناً بالفساد الإداري بأشكاله ومسمياته المختلفة. فالمعايير التي في ضوئها تتم  
عملية الانتقال هذه، أو بالأحرى إن ثقافة الدولة في هذا الإطار تختلف في ذلك عن ثقافة  
المجتمع. فالدولة - أي دولة كانت - قد لا تبحث في بعض الأحيان عن أشخاص ذوي كفاءة  
وقدرة معرفية وشخصيات كرزمية، وإنما هي قد تبحث عن شخصيات وأفراد قادرين على  
تبرير أخطائهم، أو تحمل هذه الأخطاء، أو أنهم ذوو سوابق في خرق القانون أو تبرير  
خرقه، أو أنهم - أي الأفراد - قادرون على تنفيذ ما قد ترغب فيه الدولة، والذي قد لا  
يكون في بعض الأحيان منسجماً مع ما قد يرغب فيه المجتمع. إن كلاً من الدولة والمجتمع  
يمثل في ذلك ثقافة مغايرة للآخر. تقوم الأولى - أي ثقافة الدولة - على البراغماتية

والتبريرية والواقعية، في حين تقوم الأخرى على المثالية وربما السذاجة السياسية والمنفعة العامة للمجتمع. فمارغريت ثاتشر التي جاءت بجون ميجر من الصفوف الخلفية لحزب المحافظين لتسلمه قيادة الحزب والحكومة البريطانية في مطلع تسعينيات القرن الماضي، لم تكن تعرف أنها بعملها هذا تسلم بخروج المحافظين من السلطة ولو إلى بعض حين. فجون ميجر لم يكن الأكفأ والأكثر كرزمية وحضوراً في حزب الارستقراطية البريطانية، إلا أنها بمحاولتها فرض معاييرها ومصالحتها الشخصية على المؤسسة التي تنتمي إليها، قد أخرجتها وأخرجت الحزب من السلطة لصالح المعارضة العمالية. بالإضافة إلى ذلك فهناك ثقافة أهل الديرة والمراكز الحضرية التقليدية مقابل ثقافة أهل الأطراف والمراكز الحضرية الجديدة، أو ما أسميته في إحدى الدراسات السابقة مقارنة بالحالة الكويتية بثقافة داخل السور مقابل ثقافة خارج السور، بكل ما يحمله هذا التعبير من مضامين ثقافية وأخرى سياسية واقتصادية واجتماعية لسنا بصدد التفصيل فيها في هذا الإطار. وأخيراً هناك ثنائية: أهل المذاهب والملل. إنها ثنائية عمقتها سنوات الطفرة، كما أن بعضنا كإفراد وجماعات وقوى قد عمّق من تمكّنها داخل نسيج المجتمع وشبكة علاقاته الاجتماعية لأغراض ومصالح اقتصادية وأخرى سياسية. إنها شكل من أشكال ثقافة أهل الملل والنحل، ثقافة تؤكد وهم وعي الانتماء الوطني والمواطنة. فالتوظيف السياسي لمؤسسة القبيلة والطائفة من قبل كل أطراف المجتمع: الدولة أحياناً كما هي القوى السياسية والاجتماعية المؤيدة والمعارضة للحكم، قاد في بعض الأحيان إلى حالة من حالات التشرذم الثقافي والسياسي. وتجاوز ذلك كله قد لا يكون بحاجة فقط إلى عمل سياسي تتبناه الدولة والقوى السياسية والاجتماعية، بقدر ما نحن جميعاً بحاجة إلى لغة ثقافية جديدة، بل ثقافة سياسية جديدة تتبناها كل هذه الأطراف. لغة ثقافية قائمة على قبول الآخر، مستبدلة لثقافة التشهير والعنف الجسدي واللغوي بلغة ثقافية قوامها التسامح واحترام الآخر. إن هذه المطالب ليست بالجديدة، كما أنها ليست بالصعبة على التحقق، إذا ما كنا جميعاً كمجتمع ودولة تواقين حقاً نحو تأسيس ثقافة جديدة قوامها التسامح والقبول بالآخر، ليس سياسياً ودينياً فحسب، وإنما بكل ما تحمله الاثنية من معنى ثقافي واجتماعي وعرقي. وبالطبع فإن ذلك لا يمكن له أن يحدث دون موازنة الضعف في ميزان قوة بعض أطراف المجتمع بالفائض في ميزان القوة للبعض الآخر. فالتوترات التي قد نسمع عنها، أو نرى بعض أعراضها في منطقتنا، هي نتاج لحقيقة أن عمليات التنمية والثقافة لم تشمل كل قطاعات المجتمع، أو أنها بالأحرى وصلت إلى البعض بقدر أكبر من البعض الآخر. من هنا باتت التجمعات الأقل حظاً من حيث عناية الدولة، الأكثر حظاً من حيث حضور المؤسسة الدينية والقبلية ذات النزوع والأهداف السياسية في أوساطها. وإنها نتيجة لذلك تصبح الثقافة السياسية المنتشرة في أوساطها قائمة ليس فقط على نبذ الآخر بل نفية، كما هي مسألة استعداء الدولة سهلة الانتشار في أوساطها بفعل تردّي أوضاعها المعيشية والأخرى السياسية.

## - ٥ -

أما التحدي الثالث، فهو تحدّي مصدر متعاطي ومنتجي الثقافة الإبداعية أو مدعي إنتاجها، من حيث ضعف حضورهم الثقافي على المستوى المحلي، كما هو على الصعيد



الاقليمي، وكذلك من حيث ضعف لوازم الإبداع في النصوص المحلية، أو نزوعها نحو التقليد والمحاكاة، أو الاقتباس المشوه أو سرقة نصوص الآخرين جُلها أو بعضاً من مقاطعها. وفوق هذا وذاك كله تشرذم البعض السياسي ونزوعه الايديولوجي. ذلك كله ساهم في إنتاج ثقافة ليس لها نوع من السلطة الفكرية في المجتمع لكي تمثل مرجعاً في فلسفة الحكم كما هي في فتاوى الاجتهاد الديني<sup>(٧)</sup>. وتبدو المفارقة هنا، أنه في الوقت الذي يشهد فيه التيار الداعي لحضور المثقف في القرار السياسي في الخليج والوطن العربي، يتنامى في الغرب ومنذ الثورة الطلابية في الستينيات تيار يدعو لإنهاء المثقف الذي يفكر للآخرين أو عن الآخرين، حيث يقول ميشيل كوفو «إن المثقف محكوم عليه أن يختفي من الأفق باعتباره إنساناً يفكر بدل الآخرين»<sup>(٨)</sup>. إن من يقرأ كتاب سقوط نبوءة المعرفة يخرج بإيحاء قوامه بؤس الدور الذي لعبه سلطان المعرفة أو بالأحرى سلطان المثقفين في عالم الثقافة في الغرب<sup>(٩)</sup>. إلا أنه، مع ذلك، يجب ألا نأخذ هذا الكلام على «علاته». فالثقافة والمثقف في الغرب قد أعطت وجهاً حضارياً «للرأسمالية الجديدة البشعة» كما أنها في كثير من المواقع قد أنست سياسة الساسة الغربيين الفجة».

إن ضعف الحضور لمنتجي الثقافة الإبداعية الأصيلية ساهم في إنتاج ثقافة ليس لها نوع من السلطة الفكرية في المجتمع.. فالحضور الثقافي كما السياسي العالي تصنعه القوة المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية.

ويبرز في أوساط المثقفين المحليين بحكم ارتباطهم بمصادر الثقافة العربية وبعض رموزها تيار بدأ يتنامى بشكل كبير، ومقلق أحياناً، يدعو إلى القطيعة مع الغرب ومصادره المعرفية والفكرية، إما بوصفها - أي هذه المصادر - تحمل مقولات معرفية وفكرية تتناقض مع مسلمائنا

الدينية والاجتماعية أو بالتبسيط والتقليل من حجم المساهمة الغربية في المعرفة الإنسانية<sup>(١٠)</sup>.

وإذا ما كانت هناك كلمة أخيرة يمكن قولها بخصوص المثقف فهي أن ضعف الدور الذي يلعبه في المجتمع هو نتاج طبيعي لعجز الفئة المثقفة أو بعضها على الأقل من الخروج عن دائرة التخندق الايديولوجي والنزوع الاثني بأشكاله ومسمياته المختلفة. وإذا ما كان المثقف لدينا عاجزاً عن الخروج من دائرته الذاتية الضيقة المبنية على مرجعياته الاثنية إلى الانتماء الوطني الأرحب، فكيف يكون حال المواطن العادي الذي يعتقد المثقف أنه فاقد للوعي السياسي والحس الوطني. وأجزم هنا أن الآخر قادر على تحقيق الكثير

(٧) عبدالله إبراهيم، المركزية الغربية: إشكالية التكون والتمركز حول الذات (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧).

(٨) علي أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

(٩) Eva Etzioni-Halevy, *The Knowledge Elite and the Failure of Prophecy, Controversies in Sociology*, 18 (London; Boston, MA: G. Allen and Unwin, 1985).

(١٠) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة: ٢٦٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١).

مما عجز عن تحقيقه المثقف. كما أجزم كذلك بالقول إن حدود وعيه السياسي وانتماءه الوطني تتجاوز في ذلك المنافع الآنية للمثقف أو الانتلجنسي.

## - ٦ -

وأخيراً فإن التحدي الرابع، هو تحدٍ فرضته طبيعة العلاقة مع الغرب، كما فرضته حقيقة وحجم موقع الغرب في هذه العلاقة. وأحسب أن حساسية هذه العلاقة إن هي إلا نتاج طبيعي لخبرات المرحلة الاستعمارية وأيديولوجيات حركات التحرر في المنطقة العربية، كما هي وليدة المواقف الغربية وتحديد الولايات المتحدة الأمريكية من القضايا العربية المركزية، وتحديد الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، وكذلك ما فسره أو يراه البعض بالموقف المعادي الغربي للإسلام والمسلمين.

لقد جاءت الكثير من الكتابات العربية وبعض المحلية، لتصف الثقافة الغربية على أنها الثقافة الكونية الشاملة التي تمارس قدراً غير عادي من الاختزال للثقافات غير الغربية ومنها الثقافة العربية<sup>(١١)</sup>. وإذا ما كان لي كلمة في هذا الإطار، فإني أقول إن الثقافة الغربية بما تملكه من إمكانات وإمكانات معرفية وتكنولوجية، وما تتمتع به من قدرات اقتصادية وأخرى سياسية، يجعل منها بالفعل الثقافة المركزية والفارضة لمنطق شروطها على الآخرين من موقع القوة. والتعامل معها لا يكون حتماً بالقطيعة والاختزال. فالقطيعة معها تعني القطيعة مع الزمن والخروج من التاريخ. والحضور الثقافي كما السياسي العالمي تصنعه القوة المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية. وتحقيق ذلك لا يتم عن طريق تحطيم تماثيل بوذا، بل التعلم من دروس تجربة أهل بوذا في كوريا وتايلندا وغيرها من بلاد شرق آسيا البوذية. التعلم منها كيف كان لتعاليم بوذا وكونفوشيوس وغيرهما دور في بناء معجزة اقتصادية - على رغم ما انتابها في السنوات الأخيرة من ضعف - تقارع من حيث القوة وأسبابها الهيمنة الغربية، فأين نحن من كل ذلك؟

وفي الختام، يبقى الحديث عن الثقافة وتحدياتها في منطقة الخليج العربي حديثاً من جانب واحد إن لم يرافق ذلك تحقيق فعلي لمطلب الديمقراطية وتجذير تقاليدها بمساحات واسعة من الحرية لا تقدمها الدولة فحسب، وإنما الأطراف والقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى ذات الوزن المؤثر في صناعة القرار السياسي، فهي الأخرى مطالبة بتحقيق الديمقراطية ليس فقط من حيث علاقتها بالآخر، وإنما كذلك في إطار نسيج علاقاتها وأطرها التنظيمية الداخلية التي يمثل مبدأ الأخذ بها مدخلاً أساسياً في تحقيق ثقافة الديمقراطية في عموم المجتمع<sup>(١٢)</sup> □

(١١) إبراهيم، المركزية الغربية: إشكالية التكون والتمركز حول الذات.

(١٢) باقر سلمان النجار، سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي: دراسات في إشكاليات التنمية

والتحديث (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩).